ETF Working together Learning for life

European Training Foundation

بطاقة البلد للمهارات والهجرة ـ لبنان

أيلول/سبتمبر 2021

THE EU AGENCY SUPPORTING COUNTRIES TO DEVELOP THROUGH LEARNING

نسخة مترجمة. في حالة الشك في دقة المعلومات الواردة هنا ، يرجى الرجوع إلى النسخة الأصلية.

تتحمل المؤسسة الأوروبية للتدريب وحدها المسؤولية عن محتويات هذه الدراسة والتي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

© المؤسسة الأوروبية للتدريب، 2021

يجوز النسخ بشرط الإقرار بمصدر المعلومات.
www.etf.europa.eu/en/publications-and-resources/publications/

تمهيد

تهدف بطاقة البلد للمهارات والهجرة الصادرة عن المؤسسة الأوروبية للتدريب إلى إجراء تحليل قائم على الأدلة من خلال الاعتماد على المدخلات الأولية بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بأبعاد المهارات الخاصة بالهجرة . تتألف هذه البطاقة من ثلاث ركائز مفاهيمية رئيسية، كما أنها تعتمد نهجًا تحليلًا نقديًا.

- حيث تعرض البيانات والاتجاهات والتحديات المتعلقة ببعد المهارات للهجرة لتوفير وضع حالي محدث ومنظَّم.
- وتركز على تطورات السياسات والتجارب العملية لصقل مهارات المهاجرين، حيث تخضع هذه السياسات والمشاريع للتحليل فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات القانونية لهجرة اليد العاملة وقضايا الهجرة والتنمية. يعد المنطق الكامن وراء التحليل هو تحديد عوامل النجاح والتحديات الواجب التغلب عليها.
- كما تقدم توصيات حول مجالات التدخل (العمل) على المدى القصير والمتوسط.

والهدف من هذه البطاقة ذو شقين. الشق الأول يتعلق بالمساهمة في حوار السياسات الأشمل حول أبعاد المهارات الخاصة بقضايا الهجرة في بلدان محددة مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والجهات الفاعلة الدولية. أما الشق الآخر، فيتعلق بكون هذه البطاقة أداة للتعبير والتواصل في حوار السياسات الذي تجريه اكل من المؤسسة الأوروبية للتدريب والسلطات الوطنية المسؤولة عن تنمية رأس المال البشري. وبذلك ستسهم البطاقة في عملية دعم تحليل ورسم السياسات ودعم وضع السياسات الذي تقدمه المؤسسة الأوروبية للتدريب للبلدان الشريكة من أجل تحسين إمكانية توظيف المواطنين عن طريق التعليم المفتوح أو المستمر(التعلم مدى الحياة)، وهو ما يتضمن الهجرة في هذه الحالة المحددة.

تهدف بطاقات المؤسسة الأوروبية للتدريب إلى تغطية البلدان الشريكة التي يمكن إنشاء نظم التنقل المتكرر معها.[1]

هذا ويمكن إصدار المزيد من الدراسات المتعمقة الخاصة بكل بلد أو الشاملة لعدة بلدان كنوع من المتابعة لنتائج وتوصيات البطاقات وكذا تلبيةللاحتياجات التي عبرت عنها مؤسسات الاتحاد الأوروبي. كما يمكن أن تأخذ المتابعة شكل إجراءات دعم محددة من جانب مؤسسة التدريب الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي؛ كما يمكن أن يشمل ذلك أيضا - ووفقًا لاختصاص المؤسسة- مدخلات في برامج المبادرات الجديدة أو في مراقبة المحتوى أو أية إجراءات محددة أخرى يتم الاتفاق عليها.

[1] في عام 2021، تناولت البطاقات جورجيا والأردن ولبنان ومولدوفا والمغرب وتونس وأوكرانيا.

المحتويات

تمهيد 3

التحليل 5

1. لمحة عامة عن المهارات والهجرة 5
2. إطار عمل السياسات الوطنية 7
3. مشروعات التعاون المتعلقة بالمهارات والهجرة 9

الدعم المقدم من المؤسسة الأوروبية للتدريب 11

سُبل المضي قدمًا 12

الملحق 1: الملحق الإحصائي 14

الملحق 2: قائمة المشروعات ذات الصلة 17

قائمة الاختصارات 19

المراجع 20

التحليل

1. لمحة عامة عن المهارات والهجرة

تُعد لبنان من أكثر بلدان الشرق الأوسط تأثرًا بموجات متعددة من الهجرة نتيجة لعدة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية على الصعيد الوطني والإقليمي، تجتمع كلها لتشكل عوامل دفع وجذب تؤثر مباشرة على معدلات الهجرة منه واليه . ويرتبط التنوع الحالي الذي تشهده البلاد بموجات تاريخية من الهجرة التي تعود إلى القرن التاسع عشر. ويستمر ارتفاع أعداد الأجانب في البلاد، حيث زاد العدد من 0.5 مليون أجنبي في عام 1990 (18.7% من السكان) إلى نحو 1,712,762 أجنبي في عام 2020 (25.1% من السكان)، وتتراوح أعمار 62.9% منهم ما بين 20 و64 عامًا، (البيانات وفقًا للملحق الإحصائي). هذا وقد شهدت البلاد نمطين رئيسيين للهجرة تغيرا بمرور الوقت: الأول هو حقبة ما قبل الحرب الأهلية (من القرن الثامن عشر وحتى عام 1975) والثاني حقبة ما بعد الحرب (بعد عام 2006)[2]. وقد اتسمت حقبة ما قبل الحرب الأهلية بالاستقرار غالبًا، حيث كان سبب النزوح يرجع في الغالب إلى قلة فرص العمل وارتفاع تكاليف المعيشة وهو ما ترتب عليه مغادرة العمال ذوو المهارات المتدنية وغير المهرة للحصول على فرص أفضل بالخارج. أما حقبة ما بعد الحرب، فقد اتسمت بتذبذب مستويات الاستقرار، حيث شهدت التسعينيات أعلى معدلات نزوح خارج لبنان وصلت إلى ما يعادل 18.2% من اجمالي عدد السكان. أدى ذلك إلى هجرة ذوي الكفاءة بشكل كبير (نزيف بالغ للعقول)، حيث غادر الشباب بحثًا عن ظروف معيشية أفضل بالخارج. انخفضت المعدلات ببطء بعد ذلك وبلغت 12.6% (856,814 مهاجرًا) في عام 2020 (الأمم المتحدة، 2020)، أي حوالي نصف نسبة المهاجرين للبنان. وتشير بيانات قدمتها الأمم المتحدة (UN) إلى أن إجمالي عدد المهاجرين اللبنانيين بلغ 1.9 مليون نسمة من أصل 4.5 ملايين نسمة باستثناء اللاجئين (6.5 ملايين بما في ذلك اللاجئون[3]) في عام 2015، منهم 51% من الإناث (ديبة وأخرون، 2017). وتُعد المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وأستراليا وكندا على التوالي البلدان المضيفة الرئيسية للمهاجرين اللبنانيين. وتأتي بعد هذه البلدان ألمانيا، التي تحتضن أكبر عدد من المهاجرين اللبنانيين مقارنة بالبلدان الأوروبية الأخرى (الشكل 1).

الشكل 1. البلدان ذات الأولوية للمهاجرين اللبنانيين

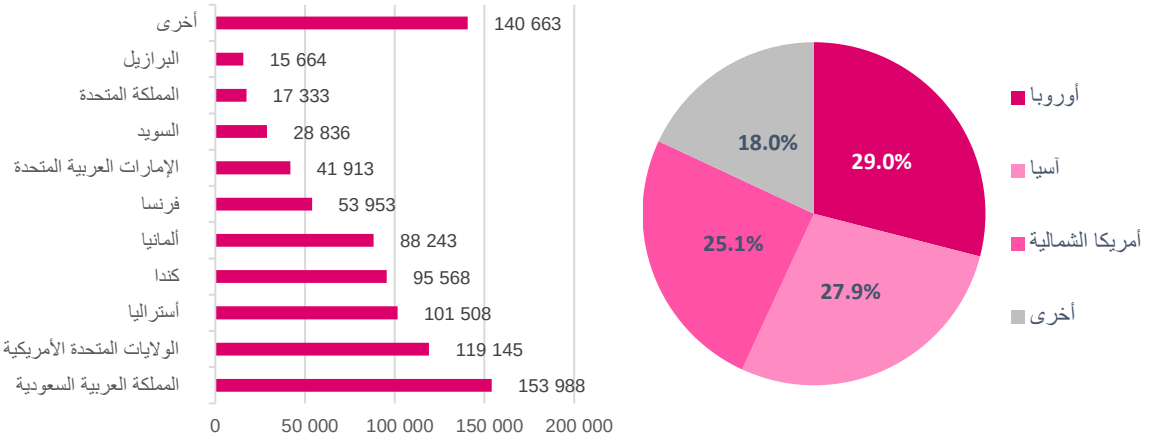

المصدر: أعداد المهاجرين الدوليين لعام 2020،الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

من الضروري الإشارة إلى أن هذه الأرقام ارتفعت بالتأكيد في عام 2021 بسبب الأزمات المتعددة التي حلت بالبلاد، رغم ذلك لم تتمكن الحكومة اللبنانية من الحصول على أي حصر رسمي لهذه الأرقام أو حتى سعت إلى الحصول عليه. إضافة إلى ذلك، تسبب انعدام الأمن وعدم الاستقرار في البلدان المجاورة في تفاقم مشكلة النزوح، حيث اعتمدت لبنان سياسة "الحدود المفتوحة" وأصبحت بالتالي تتحمل عبء تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين. هذا ويمثل تدفق اللاجئين 82% من إجمالي السكان المهاجرين إلى لبنان، حيث ازدادت أعدادهم بشكل مطرد بنسبة تزيد على مليون نسمة في العقد السابق لعام 2019 لتصل إلى 1,558,615 نسمة، وهو معدل مرتفع إلى حد كبير مقارنة بعدد سكان لبنان الذي يبلغ 4 ملايين نسمة باستثناء العمال المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء. أما فيما يخص منشأ المهاجرين، فتتصدر سوريا القائمة، حيث استقر بها 1.16 مليون

[2] Tabar P., *Lebanon A Country of Emigration and Immigration*, Institute for Migration Studies, Lebanese American University (LAU), 2010.

[3] https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=LB

نسمة ، تليها فلسطين (0.5 مليون نسمة) ثم العراق (0.1 مليون نسمة) وفقًا لقاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لعام 2019. جدير بالذكر أن هذه الأعداد قد انخفضت قليلًا في عام 2020 ليبلغ مجموع اللاجئين 1,404,312 لاجئًا.

تُعد لبنان أيضًا بلدًا مضيفًا للعمال الأجانب المهاجرين ويُقدَّر إجمالي عددهم 400,000 في عام 2020 (المنظمة الدولية للهجرة، 2020).يأتي معظم هؤلاء العمال من البلدان منخفضة الدخل في آسيا ومنطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، وفي مقدمتها سريلانكا وبنغلاديش وإندونيسيا والسودان، حيث يخضع معظمهم لنظام *الكفالة*، الذي يُوصف بأنه نظام قائم على الاستغلال، العمال لا يتمتعون بالحماية بموجب قوانين العمل اللبنانية ويسيطر عليهم تمامًا *الكفيل* أو الراعي. هذا وقد أدت مجموعة من الشروط المجحفة في نظام الكفالة بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية في البلاد إلى انخفاض أعداد المهاجرين الذين يبحثون عن وظائف محلية في لبنان في عام 2021 بنسبة تزيد على 90% مقارنة بالعام السابق (وكالة الأنباء المركزية، 2021).

هذا وقد أثرت الهجرة في لبنان تأثيرًا إيجابيًا وسلبيًا، وخاصة فيما يتعلق بالاقتصاد. فطبقا للإحصاءات الرسمية، فإن موجات النزوح والهجرةقد جعلت من لبنان بلدًا يتميز بصافي هجرة إيجابي بالإضافة إلى مساهمة معدلات الهجرة والنزوح المتزايدة ايجابيا فيه في نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الأمر الذي أدى إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية وزيادة الاستثمار في البلاد أيضًا بمرور السنوات من خلال التحويلات المالية من جانب المقيمين بالخارج. يوضح الشكل 2 العلاقة الإيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الهجرة.

الشكل 2. العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الهجرة

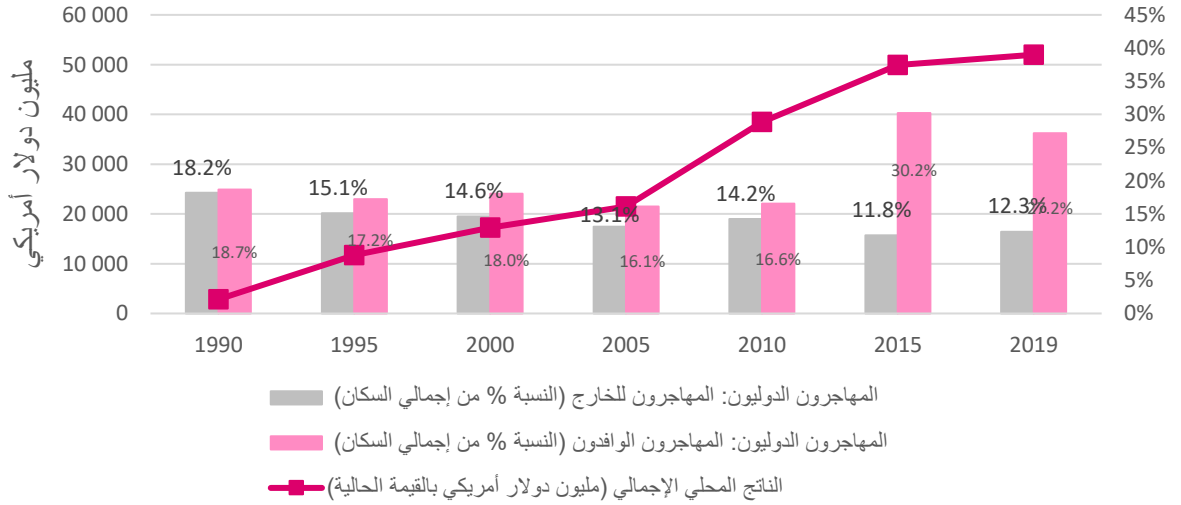

المصدر: أعداد المهاجرين الدوليين لعام 2019 حسب إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبنك الدولي (مؤشرات التنمية العالمية)

في الواقع، تشكل التحويلات المالية من المهاجرين اللبنانيين جزءًا مهمًا من المكاسب الاقتصادية للهجرة، حيث بلغت 7.3 مليارات دولار في عام 2016، كما أنها توفر دخلًا للعديد من الأسر (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، 2019، ص 70). ويسهم العاملون في الخدمة بالمنازل من الأجانب وبالإضافة إلى اللاجئون، وخاصة السوريين، في النمو الاقتصادي الضئيل الذي لوحظ بعد عام 2010 من خلال انخراطهم في سوق العمل، ويتمثل ذلك تحديدًا في قيامهم بالوظائف التي تتطلب مهارات متدنية وتوفر أجورًا منخفضة وهي المجالات التي عادةً لا يعمل فيها اللبنانيون. وقد أدى ذلك إلى توليد فرص العمل وتقليل الخسائر (الفاقد)، حيث تم ضخ الأموال المكتسبة مرة أخرى في شرايين الاقتصاد بعد أن تمكن العمال من شراء ما يحتاجون إليه، الأمر الذي أدى لزيادة الواردات (حرب وروحانا، 2020). علاوة على ذلك، فقد شكّل تدفق المساعدات الإنسانية الدولية للاجئين والذي خصص للاستثمار في البلاد حصة في هذا النمو (دافيد وآخرون، 2019). أما الجانب السلبي فيتمثل في أن تكلفة الفرصة بالنسبة الهجرة والنزوح المتزايدين في لبنان هي هجرة ذوي الكفاءة من السكان اللبنانيين أصحاب المهارات العالية: حيث بلغت نسبة معرفة القراءة والكتابة 95.1% لدى الكبار و99.8%[4] لدى الشباب في عام 2018 مقارنة بنسبة 40% من الشباب السوريين في لبنان من غير المتعلمين. وقبل الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2019، بلغ متوسط الهجرة السنوية للخارج ما بين 10,000 إلى 15,000 لبناني حسب التقديرات؛ ووفقًا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ((OECD، فإن حوالي 50% من المهاجرين حاصلون على تعليم ثانوي أو أعلى وأن 25% قد حصلوا على تعليم جامعي (عبدو، 2015). ومع تصاعد الأزمات المالية والاقتصادية، زادت أعداد المهاجرين للخارج

[4] راجع https://knoema.com/atlas/Lebanon/topics/Education/Literacy/Adult-literacy-rate

بدرجة كبيرة واستمرت في الارتفاع. لكن لا توجد تقديرات رسمية بشأن عدد المهاجرين الذين غادروا البلاد أو بشأن بياناتهم (فيما يتعلق بالمهنة والعمر والتعليم). في سياق متصل، ، أوضح المدير العام لمنظمة الصحة العالمية (WHO) في أيلول/سبتمبر عام 2021 أن هجرة ذوي الكفاءة في القطاع الصحي اللبناني تتزايد بمعدلات مثيرة للقلق. حيث شهدت البلاد مغادرة نحو 40% من الأطباء المهرة و30% من الممرضين المعتمدين بالفعل، إما بصفة مؤقتة أو دائمة[5]. وأفادت سفارات دول غربية عن تلقيها أكثر من 380,000 طلب هجرة من لبنان عقب انفجار مرفأ بيروت. وبالرغم من أن هذه السفارات لم تقدم المزيد من التفاصيل، إلا أن البعض أشار إلى أن نسبة كبيرة من هذه الطلبات كانت تتعلق بتأشيرات عمل، ومعظمها من مهندسين[6]. بالإضافة إلى ذلك، يشير مقال نشرته مجلة *فورين بوليسي* إلى أن نحو 40% من موظفي الجامعة الأمريكية في بيروت قد قدموا استقالتهم، معظمهم من الأساتذة والأساتذة المساعدين. جاءت هذه النسبة من جامعة واحدة فقط، ومن المتوقع زيادة النسبة عند دمجها مع نسب الاستقالات الخاصة بالجامعات الأخرى. توقع المقال أيضا أن 50% على الأقل من موظفي البنوك قد غادروا البلاد أو يخططون لمغادرتها بسبب الضغوطات المالية[7].

ثمة تأثير آخر للهجرة وما يرتبط بها من هجرة ذوي الكفاءة يتمثل في عدم توافق المهارات والوظائف. الأمر الذي صاحبه ارتفاعًا في عدد العمال ذوي المهارات المتدنية القادمين من الخارج؛ فمن بين اللاجئين السوريين، بلغت نسبة العمال ذوي المهارات المتدنية 54%، بينما شكل العمال الأجانب ممن لديهم مهارات منخفضة نسبة 68% (دافيد وآخرون، 2019). الأمر الذي أدى إلى وجود فجوة وخلل في المهارات بين المهاجرين للخارج والمهاجرين الوافدين. وقد قدَّر البنك الدولي أن الاقتصاد بحاجة إلى ما لا يقل عن ستة أضعاف الوظائف لاستيعاب جميع الوافدين إلى السوق اللبنانية: حيث ارتفعت معدلات البطالة بين الشباب اللبنانيين الذكور بمقدار 26 نقطة مئوية بين عامي 2010 و2015، وخاصة في المناطق الريفية (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، 2019، ص 71). إلا أنه لا توجد معلومات أو بيانات متاحة تتعلق بهجرة اللاجئين السوريين أو الفلسطينيين (فيما يخص الأعداد أو المهن).

2. إطار السياسات الوطنية

تفتقر لبنان إلى إطار تنفيذ قانوني واجتماعي وسياسي واضح لتنظيم وفود اللاجئين والمهاجرين القادمين وهجرة المواطنين اللبنانيين للخارج، الأمر الذي يزيد من ضعف المهاجرين واللاجئين ويقيدهم فيما يتعلق بحقوقهم الإنسانية وحقهم في العمل[8].

فالتفكك المؤسسي يعتري الحوكمة غالبًا: حيث تخضع جميع القضايا المتعلقة بالأمن بما فيها تنظيم دخول المهاجرين واللاجئين وتحركاتهم لمديرية الأمن العام، في حين تتحمل وزارة الخارجية مسؤولية دعم الجالية اللبنانية وإدارتها. وتُعد الحوكمة أكثر تعقيدًا عندما يتعلق الأمر بالتعليم والتدريب وتنمية رأس المال البشري. حيث تنظم وزارة التربية والتعليم العالي جميع مراحل التعليم، بما في ذلك التعليم والتدريب المهني (VET) وتعليم المجتمعات المضيفة ومجتمعات اللاجئين على حد سواء. في حين تضطلع وزارة الشؤون الاجتماعية بالدور الرئيسي لتنفيذ خطة لبنان للاستجابة للأزمة بالتنسيق مع وزارات أخرى، مثل وزارة التربية والتعليم العالي، فيما يخص دعم اللاجئين. بينما تختص وزارة العمل بتنظيم سوق العمل وإصدار تصاريح العمل للاجئين والعمال المهاجرين.

لا توجد آليات أو مجلس إدارة واحد للإشراف على إدارة هجرة العمالة، بل لا توجد حتى سياسة معينة للتعامل مع الهجرة واللاجئين. وبدلًا من ذلك، هناك عدد من المبادرات المجزأة التي تقودها الجهات المانحة وتعتمد عليها تركز على سبل العيش أو أُطر الحماية الاجتماعية كجزء من الاستجابة الشاملة لمعالجة تأثير الأزمة السورية. ولم توقع لبنان حتى الآن على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، على الرغم من احتضانها أكثر من مليون لاجئ سوري في البلاد. وبدلًا من ذلك، اعتمدت الحكومة اللبنانية سياسة الإشارة إلى اللاجئين على أنهم "نازحون"، وهذا يجعل من الصعب على السوريين الحصول على وضع قانوني في لبنان. وبناءً على ذلك، بدءًا من عام 2020، كان أكثر من 73% من اللاجئين السوريين الذين تزيد أعمارهم على 15 عامًا لا يحملون تصاريح إقامة قانونية[9]. وبعد عشر سنوات منذ بداية الأزمة السورية، يُنظر إلى "النازحين" في لبنان على أنهم "مقيمون" بصورة مؤقتة ويمارسون المزيد من الضغوط على البنية التحتية الأساسية في البلاد وعلى تقديم الخدمات الأساسية بالرغم من أنه لا يمكنهم الاندماج في الدورة الاقتصادية الرسمية للبلاد.

من الناحية التاريخية، اعتمدت لبنان على العمالة السورية في قطاعي الزراعة والإنشاءات، بصفة غير رسمية في معظم الأحيان، من دون توفير إمكانية الحصول على ضمان اجتماعي أو عقود رسمية. ومع اندلاع الأزمة واستمرارها، عملت حكومة لبنان، بناءً على دعوة من المنظمات الدولية، على تنظيم سوق العمل لتفادي المنافسة مع العمال اللبنانيين وسمحت للسوريين بالعمل في ثلاثة قطاعات فقط وهي: الزراعة والإنشاءات

[5] راجع http://www.emro.who.int/media/news/joint-statement-by-dr-tedros-adhanom-ghebreyesus-who-director-general-and-dr-ahmed-al-mandhari-regional-director-for-the-eastern-mediterranean-on-lebanon.html

[6] راجع https://middleeast.in-24.com/News/148206.html

[7] راجع https://foreignpolicy.com/2021/08/09/lebanon-terminal-brain-drain-migration/

[8] راجع https://www.icj.org/wp-content/uploads/2020/11/Lebanon-Migrant-rights-Publications-Reports-Thematic-reports-2020-ENG.pdf

[9] راجع https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-crisis-response-plan-2017-2020-2020-update

والبيئة (وبصفة أساسية أعمال التنظيف وغيرها من الأعمال). أُعتبر العمل في القطاعات الأخرى غير قانوني وتعرض أولئك الذين تم القبض عليهم للترحيل. قامت المنظمات الدولية والجهات المانحة بتوفر التدريب غير الرسمي في القطاعات الثلاثة المسموح بها لمساعدة العمال السوريين على إيجاد وظائف وتمكينهم من ضمان استدامة سبل عيشهم.

يشكل العمل الحر بُعدًا آخر للسياسة التقييدية التي تعتمدها الحكومة اللبنانية: حيث لا يُسمح بتسجيل الأعمال التي يديرها السوريون رسميًا في البلاد، ولا يمكنها تلقي أي دعم قانوني. وينتقل "رواد الأعمال" الذين يحصلون على الدعم التقني ودعم احتضان مشروعات مثل تلك التي تديرها منظمة "سبارك" إلى أربيل بالعراق أو تركيا لتأسيس أعمالهم هناك. وهذه فرصة ضائعة على لبنان؛ حيث كان من الممكن أن تستفيد البلاد من مهارات اللاجئين وكفاءاتهم. وكانت هناك دعوة إلى تغيير هذه اللائحة، ولكن هذا يتطلب قرارًا وزاريًا، وهو أمر غير ممكن في الظروف الحالية بسبب غياب الحكومة.

ولا يختلف الوضع بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. فهم يواجهون قيودًا كبيرة فيما يتعلق بالمهن التي يمكنهم ممارستها: حيث لا يمكنهم الآن ممارسة 39 مهنة، بما في ذلك الطب والقانون والهندسة. بالإضافة إلى ذلك، يجب عليهم الحصول على تصريح عمل ولا يمكنهم الاستفادة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. كما يُنظر إلى الفلسطينيين على أنهم "أشخاص لسد الفجوات" في سوق العمل وأنهم يندمجون بدرجة أكبر في القطاع غير الرسمي وفقًا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ويجعل هذا من الصعب تقييم الفرص المتاحة لهم، وخاصة الشباب، الذين يحاول معظمهم الحصول على التعليم سعيًا إلى تحسين إمكانية توظيفهم خارج لبنان.

تُعد وزارة الخارجية الجهة المختصة بالتعامل مع المهاجرين اللبنانيين. وحتى عام 2018، سعت مجموعة من المبادرات إلى جذب المغتربين اللبنانيين للاستثمار في لبنان، ولكن لا توجد سياسة لإعداد المواطنين اللبنانيين الذين يرغبون في الانتقال إلى بلدان أخرى توفر المزيد من الفرص الاقتصادية ,كذلك لم يتم اتخاذ أي تدابير لدعم اللبنانيين العائدين من الخارج.

يمثل اعتماد الإطار الإستراتيجي الوطني للتعليم والتدريب التقني والمهني (2018TVET–2022) أحد الإسهامات الإيجابية التي قدمتها الحكومة في ملف تزويد المواطنين بالمهارات و مهارات الهجرة . وكان هذا إنجازًا رئيسيًا للحكومة في إطار رؤيتها العامة لتعزيز إمكانية توظيف السكان العاملين في لبنان من خلال تحسين مهاراتهم ومؤهلاتهم، وضمان توافر قوى عاملة تتسم بالكفاءة لتطوير الأعمال في لبنان، والإسهام في النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. وشمل ذلك ثماني ركائز أساسية تحظي بدعم المنظمات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة العمل الدولية (ILO) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي ((GIZ، وزارة التربية والتعليم العالي بالإضافة إلى ثلاث وزارات أخرى (وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الزراعة ووزارة العمل)

شملت خطط العمل وضع نظام للمؤهلات على المستوى الوطني يستند إلى نهج الكفاءة، ودمج المهارات الحياتية وريادة الأعمال في المناهج، وزيادة مشاركة القطاع الخاص من خلال ممثلي أصحاب الأعمال والعمال لتحسين فعاليه برامج التدريب في السوق. وتراعي الإستراتيجية أيضًا إمكانية حصول غير اللبنانيين على التعليم، بما في ذلك السوريون والفلسطينيون والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد أُحرزت الاستراتيجية تقدمًا منذ إطلاقها في عام 2018. لكن في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية، أصبح هذا التقدم بطيئًا إن لم يكن متوقفًا. إضافة إلى ذلك، خلَّفَت جائحة فيروس كوفيد-19 وإضراب موظفي القطاع العام تأثيرًا سلبيًا في التعاون مع المديرية العامة للتعليم والتدريب المهني (DGVTE) وفي كفاءتها، وهي كيان مركزي بالفعل، وهذا يؤثر أيضًا علي كفاءه العمل في جميع المناطق.

وقد أدي زيادة حدة الأزمتين الاقتصادية والمالية الي عرقلة الجهود المبذولة لوضع سياسات تتعلق بالهجرة أو حتى إعطاء الأولوية للهجرة واكتساب المهارات في جميع سياسات الإنعاش الاقتصادي. وتحولت الأولويات من التركيز على "التطوير" إلى التركيز على "البقاء/الإغاثة"، وهكذا تغيرت الأولويات وتوقفت آليات السياسات مؤقتًا. وأدت حالة الجمود السياسي من حيث تشكيل حكومة إلى عرقلة تنفيذ السياسة أو صياغتها بشكل متزايد. وكشفت الأزمات كذلك عن الفجوة في حوكمة قضايا إدارة التعليم والعمل والهجرة، وهذا أدى إلى زيادة التداخل بين الوزارات وعرقلة قدرة النظام على التعامل مع التغيرات والاستجابة لهذه التغيرات باتخاذ التدابير المناسبة.

تنتهج الحكومة نظام الكفالة فيما يخص ادارة العمال المهاجرين و تقوم بادارته وزارة العمل بالتنسيق مع المديرية العامة للأمن العام. ويعرّض نظام الكفالة العمال المحليين المهاجرين لشروط قاسية واستغلالية في أغلب الأحيان ولا يتمتعون بضمانات لحقوقهم الإنسانية غالبًا. ويُستثنى العمال المنزليون من قوانين العمل الوطنية مما يؤدي الي تعرضهم الي انتهاكات خطيرة[10]. ومع مراعاة أن 96% من العمال المنزليين المهاجرين البالغ عددهم 250,000 من النساء (إيلي منصور وهندو، 2018)، فهذا يعني أيضًا أن لبنان تنتهك شروط اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولجنة القضاء على التمييز العنصري، اللتان تعارضان كل أشكال التمييز الجنسي والعنصري، على الرغم من أنها أحد البلدان الموقعة. وكخطوة تجاه الإصلاح، تم تقديم عقد موحد إلى وزارة العمل في أكتوبر عام 2020 يساوي بين العمال المنزليين المهاجرين

[10] تتضمن الانتهاكات حجب أجورهم لفترات طويلة والاستيلاء على جوازات سفرهم ومنعهم من تغيير وظائفهم وسجنهم عند مغادرتهم البلاد من دون موافقة كفيلهم والتعدي عليهم لفظيًا وجنسيًا وجسديًا من دون محاسبة أصحاب الأعمال.

والعمال الآخرين. وكان الهدف من ذلك التمهيد لإلغاء نظام الكفالة. ولكن تم رفض العقد من جانب مجلس الشورى، الذي يُعد إحدى السلطات القضائية العليا في البلاد، والذي حكم لصالح وكالة التوظيف المعارضة. ومن ثَمَّ، لم يتم تنفيذ العقد (الله، 2020).

3. مشاريع التعاون بشأن المهارات والهجرة

كان المجتمع الدولي والجهات المانحة يحفزان تنمية المهارات بشكل مستمر. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، لم يكن هناك سوى قدر ضئيل جدًا من الملكية المحلية لهذه المشروعات. ومن ثَمَّ، يظل اكتساب المهاجرين واللاجئين المهارات معتمدًا على الجهات المانحة والتمويل الإضافي لضمان الاستدامة. ويوجَّه الدعم إلى اللاجئين والمهاجرين السوريين القادمين غالبًا من خلال خطة لبنان للاستجابة للأزمة، التي تم وضعها بالاشتراك مع الحكومة اللبنانية. واستهدفت التدخلات اكتساب المجتمعات المضيفة ومجتمعات اللاجئين المهارات وتعزيزها، وتحديدًا الشباب والشابّات، لسد الفجوة في المهارات، وزيادة إمكانية توظيفهم، ودمجهم في سوق العمل. ولكن معظم الوظائف التي تم توفيرها تُعد قصيرة الأجل وكثيفة العمالة وتشكل جزءًا من برامج النقد مقابل العمل التي أطلقتها المنظمات الدولية. وهي أيضًا وظائف تتطلب مهارات محدودة ويمكن للسوريين القيام بها، حتى لو بصفة غير رسمية، ولذا لا توفر ظروف عمل جيدة دائمًا وتقدم أجورًا "أقل" وقد تكون عرضة لمزيد من التمييز. ومن بين البرامج الرئيسية الجارية حاليًا فيما يتعلق بتنمية المهارات والتكامل في سوق العمل، البرامج التي نفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونيسف والأونروا واليونسكو ومنظمة "سبارك" والوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج القيادة الشبابية (YLP) أول مرة في عام 2015. واستهدف البرنامج الشباب اللبنانيين بالإضافة إلى الشباب السوريين والفلسطينيين من خلال ربطهم بمبادرات أُجريت في هذه البلدان المحددة عن طريق مكاتبهم التمثيلية. وركزت هذه المبادرات على اكتساب المهارات الشخصية: حيث تلقى الشباب الدعم فيما يتعلق بكتابة خطط الأعمال والتحول إلى قادة مجتمع, كذلك الحصول على معلومات بشأن المشاركة المدنية واكتساب مهارات أخرى مثل كتابة السير الذاتية ستساعدهم على الاستمرار في العمل أو مواصلة التعليم. وبالإضافة إلى تنمية المهارات، ربط البرنامج الشباب بصورة غير مباشرة بفرص العمل، وذلك في معظم الأحيان من خلال تزويد الشباب بشهادات أو خطابات توصية يمكنهم تقديمها عند التقدم بطلب للحصول على الوظائف. ومن أسباب نجاح هذا البرنامج التعاون القائم بين المنظمات المختلفة التي تدعم الشباب. ويتمثل السبب الثاني في زيادة الملكية المحلية بسبب وجود المجلس الاستشاري لبرنامج القيادة الشبابية. ويتكون المجلس من 15 شابًا من مناطق مختلفة، ويجتمع هؤلاء الشباب لمناقشة البرنامج والتوعية به، والدعوة إلى زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم، ومراقبة الأنشطة في هذه المناطق. وقدمت منظمة اليونيسف الدعم إلى قطاع التعليم من اجل التكيف مع القيود التي تفرضها جائحة فيروس كوفيد-19 من خلال منصة "بوابة التعلم" التابعة لها. وتقدم المنصة خدماتها من خلال الهاتف المحمول وعبر شبكة الإنترنت وخارجها لضمان الحصول على نتائج تعلم عالية الجودة، لا يشمل الدعم الموضوعات الأساسية والمتخصصة فحسب، بل يشمل أيضًا الدعم العاطفي والنفسي بخصوص التعامل مع النازحين بصفة خاصة[11]. وتابعت اليونيسف دعمها أيضًا للتعليم والتدريب التقني والمهني من خلال تغطية المصروفات التعليمية للشباب اللاجئين السوريين ومن خلال دعم المديرية العامة للتعليم والتدريب المهني والحكومة اللبنانية لتنفيذ الإطار الإستراتيجي الوطني للتعليم والتدريب التقني والمهني الذي بدأ في عام 2018، وإن كان ذلك يتم بوتيرة أبطأ بسبب الأزمة الاقتصادية وعدم الاستقرار العام الذي أدى بشكل أساسي إلى عرقلة عملية الإصلاح وتنفيذها. ومن بين منظمات الأمم المتحدة المتعددة التي تدعم تنمية المهارات وإمكانية توظيف الشباب منظمة اليونسكو، التي قامت بتدريب أكثر من 200 شاب تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا لزيادة فرص مشاركتهم في الاقتصاد، ومن ثَمَّ الحد من الفقر وتحسين سبل العيش؛ حيث كان 33% من هؤلاء الشباب من اللاجئين السوريين. وأدى نحو 30 مشاركًا في برنامج التعليم والتدريب التقني والمهني دورًا مهمًا عقب انفجار مرفأ بيروت، وخاصة في عملية إعادة البناء (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2021)؛ حيث كان البرنامج مرتبطًا بتدخلات النقد مقابل العمل التي تهدف إلى إعادة بناء المباني المدمرة.

وتميل ريادة الأعمال إلى أن تكون إستراتيجية موازية في لبنان؛ حيث يتم تشجيع الأشخاص من خلالها على تأسيس أعمالهم الخاصة. وبالرغم من عدم تقديم هذا التشجيع إلى اللاجئين بسبب القيود الحكومية، بادرت منظمة "سبارك" إلى مساعدة الشباب السوريين على بناء مهاراتهم وتزويدهم بالأدوات التي تساعدهم على أن يصبحوا رواد أعمال أو أن يواصلوا تعليمهم حتى يمكنهم إيجاد فرص أفضل في لبنان أو البلدان الأخرى. وتلقى نحو 2,000 طالب دعمًا بخصوص تنمية المهارات من منظمة "سبارك"؛ حيث انصب التركيز أساسًا على المهارات الشخصية والمهارات الرقمية مثل التشفير. وساعد ذلك على ربطهم بسوق العمل بصفتهم موظفين مستقلين أو موظفين بدوام كامل. وتوفر للطلاب أيضًا دورات لتعليم اللغات بهدف تزويدهم بالمهارات اللغوية التي يمكن أن تساعدهم على عملهم الحالي أو على الانتقال إلى بلد آخر. وتعمل منظمة "سبارك" أيضًا على دمج مهارات ريادة الأعمال في مناهج التعليم والتدريب التقني والمهني كما أطلقت مؤخرًا مشروع إبداع الذي يقدم دعمًا تجاريًا وماليًا إلى الأعمال التي تديرها النساء والأشخاص الذين يعملون من المنزل.

حرص الاتحاد الأوروبي على دعم المبادرات والمشروعات التي تركز على توفير المهارات وبناء القدرات في مختلف المجتمعات المضيفة ومجتمعات اللاجئين في البلاد. وقام بتمويل عدة مشروعات توفر الدعم المؤسسي لتحسين تقديم الخدمات التعليمية، كما قام بتمويل برامج تدريبية يمكن تصميمها حسب احتياجات المجموعات المستهدفة. فيما يخص دعم الشباب اللاجئين الفلسطينيين، فقد استمرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة

[11] راجع https://www.learningpassport.org/

وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تخصيص الموارد وإطلاق برامج تلبي احتياجاتهم من المهارات بالإضافة إلى تحسين دمجهم في سوق العمل. وتم إطلاق برنامج التوجيه المهني الخاص بها في عام 2010 وما زال مستمرًا. يغطي البرنامج أنواعًا مختلفة من التعليم، بما في ذلك التعليم والتدريب التقني والمهني، لضمان حصول جميع الشباب الفلسطينيين على التوجيه المهني المناسب ومعلومات حول المهارات المطلوبة في سوق العمل حتى يمكنهم اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يخص حياتهم المهنية. للحصول على المزيد من المعلومات العملية بشأن التغيرات في سوق العمل وما إذا كان هناك طلب على مهارات جديدة تم اجراء استطلاع لسوق العمل في عام 2020 وكانت المجالات الأكثر طلبًا تتمثل في التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات (IT) والإلكترونيات. واستجابة لذلك، تم إعداد دورات جديدة في التجارة الإلكترونية والأنظمة الرقمية والتكنولوجيا الصديقة للبيئة والذكاء الاصطناعي لنقل هذه المهارات إلى الطلاب لتحسين إمكانية توظيفهم، سواء في الشركات أو كموظفين مستقلين مع شركات مختلفة. وكان الغرض من ذلك أيضًا تمكين المرأة من الحصول على فرص عمل من المنزل. وفي مجال التعليم المهني، نفذت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي وهو المساعدة التقنية للتعليم المهني والتقني الأكثر تركيزًا على الممارسة في لبنان ((ProVTE (2017–2021). وكانت أهدافه الرئيسية تتمثل في إعداد الشباب بحيث تتناسب مهاراتهم مع المهارات المطلوبة في سوق العمل بالإضافة إلى تعزيز تنفيذ مشروعات التعليم المهني والتقني والتخطيط لها في لبنان. وقد تم ذلك من خلال تحديث المناهج وتزويد المتدربين بمهارات عملية عالية الجودة، و أتاح لهم الحصول على شهادات بمؤهلاتهم مما دفع أكثر من 50 شركة في البلاد إلى توفير فرص عمل لأكثر من 300 متدرب في مشروع المساعدة التقنية للتعليم المهني والتقني الأكثر تركيزًا على الممارسة في لبنان[12]. ومن بين المشروعات الأخرى التي يمولها الاتحاد الأوروبي وتنفذها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي مشروع التعليم المهني والتقني للجميع. ويتمثل هدفه الرئيسي في تحسين فرص إمكانية توظيف اللاجئين اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين المستضعفين. ويشمل بناء قدرات المدربين ومنح شهادات من جانب طرف آخر للمدربين والمتدربين ودعم معلمي المديرية العامة للتعليم والتدريب المهني لإعداد دروس التعلم عن بُعد. كما قام الاتحاد الأوروبي أيضًا بتمويل تدابير دعم العمال المهاجرين. ونفذت هذه التدابير منظمة "كونسيرن وورلد وايد"، التي أسست مأوى مؤقتًا يحتضن المشردين والعمال قبل عودتهم إلى الوطن الامر الذي يستغرق مدة قد تصل الي ثلاثة اشهر. وفي أثناء هذه الفترة، قدَّمت المنظمة المشورة والدعم لتنمية المهارات من خلال تقديم دورات تدريبية إلى العمال المهاجرين حول موضوع من اختيارهم، مثل حياكة ملابس الأطفال أو تحضير الطعام. وبالإضافة إلى الدورات، تقدم المنظمة أيضًا مفاهيم بشأن إدارة الأعمال تساعد العمال على تعزيز مهاراتهم التجارية التي يمكنهم الاستفادة منها بعد ذلك عند عودتهم إلى أوطانهم.

أما بالنسبة إلى الممارسات المبتكرة، فيمكن تسليط الضوء على بعض المبادرات التجريبية. على سبيل المثال مشروع التعليم المهني والتقني للجميع، الذي يمنح شهادات من جانب طرف آخر للطلاب الذين استكملوا الدورات التدريبية الخاصة بالتعليم والتدريب المهني، حيث يعتمد هذا المشروع نهجًا قائمًا على المشاركة من خلال إشراك القطاع الخاص وتطوير برامج تدريب قائمة على الكفاءة بالإضافة إلى تدريب وتقييم المعلمين والمتدربين على حد سواء من قبل هيئات إصدار شهادات تابعة لطرف آخر، ومن ثَمَّ ضمان توافق جودة التعليم مع المتطلبات الوطنية والدولية. ويُعد هذا جانبًا مبتكرًا وعمليًا في ظل غياب إطار المؤهلات على المستوى الوطني. ومن الممكن تحسين هذا المستوى أو توسيع نطاقه ليشمل موضوعات أخرى، مثل الإلكترونيات أو الطاقة المتجددة. وتتعلق إحدى الممارسات الأخرى بالدعم الذي تقدمه الأونروا إلى الفلسطينيين، سواء من حيث التوجيه المهني للشباب أو التدريب المهني. وقد يسَّر الرصد المستمر لسوق العمل والتقييمات السريعة تقديم دورات جديدة في مراكز التدريب. ومن شأن هذه الدورات توسيع نطاق فرص العمل للطلاب، وهذا يتيح لهم الحصول على معلومات حول موضوعات جديدة مثل الطاقة المتجددة أو اكتساب خبرات جديدة مثل المهارات الرقمية. ويعني الاستمتاع بهذه المهارات أنه يمكن للأشخاص العمل لحسابهم الخاص أو العمل من المنزل، ويصبح ذلك مناسبًا أكثر للنساء. تُعد هذه المهارات مرنة وتتيح العمل الحر؛ حيث يمكن استخدامها بغض النظر عن الوقت والمكان.

يمثل العمل الذي تقوم به منظمة "سبارك" في تقديم الدعم إلى اللاجئين السوريين لاكتساب المهارات الرقمية والمتعلقة بتعلم اللغات الأجنبية وبريادة الأعمال مثالًا جيدًا على كيفية توفير الفرص للشباب السوريين خارج الحدود الجغرافية واكسابهم المهارات التي يمكنهم الاستفادة منها أيتما كانوا . ويُعد التركيز على توفير المهارات للنساء من أجل العمل من المنزل مثالًا جيدًا ينبغي تسليط الضوء عليه، كونه يُراعي أيضًا العقبات المختلفة التي تواجهها النساء في الوصول إلى أسواق العمل. وينبغي هنا في هذا السياق تعزيز رصد المبادرات المختلفة وتتبع مسار الخريجين للوصول لرؤية أدق بشأن التوظيف ومطابقة المهارات في سوق العمل. كما ينبغي توفير هذه الأنشطة والدورات أيضًا باستمرار بمستويات وشهادات مختلفة معترف بها عالميًا. ، حيث يمكن أن تكون الشهادة التي يمنحها طرف آخر بديلًا جيدًا في ظل غياب إطار المؤهلات على المستوى الوطني. وفي هذا الصدد، تعد الاستدامة المالية مسألة رئيسية لضمان تمتع المنظمات بالقدرة المالية على تنظيم هذه الدورات بشكل مستقل بعيدًا عن التمويل المقدم من الجهات المانحة. ومن الأمور المهمة التي يجب تسليط الضوء عليها هنا هي ضرورة انتهاج سياسة وطنية للهجرة لحماية هذه الأنشطة والمبادرات المتنوعة لضمان ألا تظل مثل هذه الأنشطة مجزأة وقصيرة المدى من دون استدامة حقيقية لدعم المهاجرين على المدى الطويل.

[12] راجع https://www.giz.de/en/worldwide/83483.html

الدعم المقدم من المؤسسة الأوروبية للتدريب

إن العامل الذي يميّز المؤسسة الأوروبية للتدريب (ETF) في لبنان هو تقديمها الدعم بشكل متسق إلى المؤسسات المحلية المختلفة المعنية بتعزيز تنمية رأس المال البشري، وخصوصًا على مستوى السياسات وذلك بهدف تطوير واصلاح السياسات كلما أمكن ذلك. وعندما يتعلق الأمر بمراقبة تنفيذ السياسات، تقدم المؤسسة الأوروبية للتدريب الدعم من خلال عملية تورينو، التي تقدم مراجعة شاملة وقائمة على الأدلة لسياسات التعليم والتدريب المهني وسياسات التعلم طويل الأمد في البلاد، بما في ذلك الهجرة، كما تقدم أيضًا توصيات لتحسين تنفيذ السياسات وإصلاحها. ونظرًا لحرصها الشديد على تعزيز المشاركة بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بسوق العمل وعدم تطابق المهارات، تدعم المؤسسة الأوروبية للتدريب الوزارات في تكوين فريق عمل مشترك يجمع ما بين القطاعين العام والخاص بهدف دعم أصحاب الأعمال في مراقبة تطورات سوق العمل والحاجة المهارات اللازمة؛ ومن الناحية المثالية، ينبغي استكمال هذا العمل بنتائج استطلاع القوى العاملة عندما تكون متاحة. بالإضافة إلى ذلك، فقدقدمت المؤسسة الأوروبية للتدريب مبادئ توجيهية تدريبية إلى الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص بشأن إجراء استطلاعات سوق العمل للدمج المنتظم بين مراقبة سوق العمل وتحليله، والاستجابة من خلال اتخاذ التدابير المناسبة لمواجهة التحديات وعدم تطابق المهارات في السوق، حيث قدمت المؤسسة قائمة شاملة لأطر العمل الخاصة بالمؤهلات على المستوى الإقليمي والمحلي لمعالجة بُعد المهارات الخاص بالهجرة. كما أصدرت المؤسسة أيضًا وثيقة خاصة بلبنان بعنوان *تدابير دعم المهاجرين من منظور التوظيف والمهارات* (MISMES): *لبنان*. وهي وثيقة معلوماتية هامةلدعم صانعي السياسات في اتخاذ التدابير الضرورية بناءً على الأدلة. كما توفر الوثيقة أيضًا معلومات حول الممارسات التي يمكن اعتمادها لتحسين دمج المهاجرين الوافدين والمهاجرين للخارج واللاجئين في سوق العمل من خلال مطابقة الوظائف بشكل أفضل والحصول على المعلومات بشأن سوق العمل وظروف العمل المناسبة. جدير بالذكر أنه قدتم نشر التقرير الأخير في عام 2017 قبل الأزمات التي بدأت في عام 2019، ولذا يفإنه من الضروري لتسليط الضوء على السياق الحالي.

سُبل المضي قدمًا

نفذت لبنان مجموعة كبيرة من الممارسات الجيدة والمشروعات المبتكرة في سياق دعم اكتساب المهاجرين للمهارات. وبالرغم من ذلك، لا يزال تأثير هذه المشروعات محدود. يرجع ذلك في المقام الأول إلى العدد المحدود نسبيًا من المستفيدين، وثانيًا بسبب مسألة تمويل الجهات المانحة، وهو ما يجعل الاستدامة مسألة رئيسية بمجرد توقف التمويل. ومنذ اندلاع الأزمة السورية، قامت الجهات المانحة بمبادرات تهدف إلى معالجة الهجرة من منظور المهارات في إطار خطة لبنان للاستجابة للأزمة. كانت التدخلات الرامية إلى تنظيم سوق العمل للمهاجرين الوافدين أكثر تقييدًا من كونها مُيسَّرة، وهو ما أدى إلى المزيد من الفجوات في المهارات وعدم التطابق بينها وبين احتياجات سوق العمل، وانتشار الوظائف التي تتطلب مهارات محدودة وتتسم بمعدلات عالية من العمل غير الرسمي. وعلى المستوى الوطني، لا توجد سياسات واضحة بشأن الهجرة أو إدارة المهارات أو سوق العمل. وحتى في ظل موجات الهجرة المختلفة، انتهجت الحكومة اللبنانية سياسة "عدم التدخل"، التي تقتضي الحد الأدنى من التدخلات فضلًا عن القرارات قصيرة المدى وليدة اللحظة. وبالمثل فيما يتعلق بالهجرة الخارجية، لم تضع الحكومة أي سياسة أو مبادرة لتقليل هجرة ذوي الكفاءة وتحقيق الاستفادة من التنمية وتأثير المهارات المتعلقة بتدفقات الهجرة. ويظل إطار المؤهلات الوطني حبرًا على ورق؛ حيث يقتصر التوجيه المهني وتقديم المشورة المهنية على الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، كما يستمر غياب أنظمة المعلومات المتعلقة بسوق العمل،بالاضافة إلى عدم امكانية ريادة الأعمال إلا لمن يمتلكون الموارد المالية اللازمة ويخططون للسفر إلى الخارج. وفي الواقع، كان هذا هو الهدف الرئيسي لإستراتيجية الحكومة: زيادة التحويلات المالية من المغتربين اللبنانيين للاستثمار في الاقتصاد والامتناع عن منع هجرة ذوي الكفاءة أو الحول دون (نزيف العقول). ومع ذلك، توقفت التحويلات المالية في ظل الأزمة المالية، ولم يعُد لدى المغتربين اللبنانيين أي دافع لتحويل الأموال إلى البلاد إلى حين إجراء إصلاحات.

هناك قصور واضح في استغلال تنمية رأس المال البشري بالنسبة للاجئين والمواطنين اللبنانيين على حد سواء من ثم فإنه من المهم أن يتغير ذلك في ظل الأزمة الحالية. وبالرغم من الاعتماد التقليدي على تدخلات الجهات المانحة لوضع السياسات وتنفيذ المشروعات، فإن ضعف الجهات المانحة، المقترن بالشلل الإداري الحوكمة، يمثل مشكلة في الوقت الحالي. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لا تزال البلاد في انتظار تشكيل حكومة، حيث إن أي دعم دولي مشروط بتنفيذ إصلاحات رئيسية. وهذا يزيد من الحاجة الملحة إلى صياغة سياسات اهجرة تركز على معالجة القصور في استغلال رأس المال البشري وإعداد أساس راسخ للبدء في إجراءات التعافي الاقتصادي.

تتعلق التوصيات الرئيسية المبنية على العرض الموجز المذكور أعلاه غالبًا بتدابير السياسات بغرض تنمية رأس المال البشري على نحو أكثر فعالية:

إجراء تقييم شامل لسوق العمل على الصعيد الوطني كشرط أساسي لوضع السياسات: جدير بالذكر أنه ليس لدى الوزارات حاليًا نظام معلومات حول سوق العمل،حيث أجرت المنظمات الدولية جميع تقييمات سوق العمل باستخدام بيانات أتم جمع أحدثها عام 2019. ومع ذلك، فقد تغيّر السياق المحلي بأكمله بسبب الأزمات المتعددة، الأمر الذي يحتم التوصل إلى فهم أفضل للتغيرات التي طرأت على الهجرة الداخلية والخارجية ومدى تأثيرها في سوق العمل. فقد غادرت البلاد – ولاتزال - نسبةٌ كبيرة من السكان العاملين، لا سيما الشباب والخبراء المحترفينبيد أنه لا تتوفر أرقام حقيقية حول عدد الأشخاص الذين غادروا البلاد والمهارات التي يتمتعون بها والوظائف التي كانوا يشغلونها قبل مغادرتهم. من هنا يجب أيضًا اجراء تقييم لمجموعات المهاجرين الحاليين لتحديد مهاراتهم وكذلك تسجيل المهاجرين الذين غادروا البلاد إلى جانب أيضا تحديد المهارات والكفاءات التي يتمتعون بها. وهذا أمر بالغ الأهمية لأنه يضع الأساس لصياغة أي نوع من تدابير السياسات المتعلقة بالهجرة.

تعزيز الحوار مع ممثلي القطاعين العام والخاص لدمج سياسات التكامل والهجرة والتدخلات في خطط الانعاش الاجتماعي والاقتصادي باعتبارها قضايا شاملة تمس عدة قطاعات: يمكن أن تؤدي المؤسسة الأوروبية للتدريب دورًا في هذا الحوار نظرًا لخبرتها بأحوال لبنان ومعرفتها الشاملة وتبادلها أفضل الممارسات فيما يتصل بالبلدان الأخرى. وينبغي في هذا الصدد توسيع نطاق الحوار أيضًا ليشمل المغتربين اللبنانيين لتطوير شبكات لدعم المهاجرين اللبنانيين. ويمكن أن تنقل هذه الشبكات التحديات والأفكار المطروحة لإيجاد الحلول، كما يمكن لها أيضا المساعدة في إشراك المغتربين في جهود الانعاش الاقتصادي من خلال مشاركة خبراتهم وتصوراتهم حول المهارات المطلوبة في المستقبل بما في ذلك، مشاركة أولئك الذين يغادرون البلاد أو العائدين إليها.

وضع المشروعات التجريبية ضمن برنامج شراكات المواهب: في إطار الميثاق الجديد بشأن الهجرة واللجوء، يمكن أن تؤدي المؤسسة الأوروبية للتدريب دور العامل المساعد في دعم لبنان - بصفتها شريكًا مع الاتحاد الأوروبي - فيما يتعلق باتخاذ إجراءات محددة لتعزيز التعاون بين السلطات وبناء القدرات تحديدا في المجالات التالية: سوق العمل والمهارات، وتعبئة الجاليات اللبنانية في الخارج ، بالإضافة إلى العمل على دمج المهاجرين العائدين.

الدعوة إلى إلغاء أنظمة الكفالة للعمال المهاجرين: يمثل ذلك أمراً أساسيًا بالنسبة لحقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بلعمال الأجانب. وعلي الرغم من أن العمال الأجانب يقيمون بشكل مؤقت في البلاد إلا أنه بإمكانهم أيضا المشاركة في افادةالبلاد من خلال مهاراتهم ، حيث يمكنهم تحسين

كفاءاتهم إذا أُتيحت لهم الفرصة لبناء القدرات أو الحصول على التدريب. ومن بين التوصيات ذات الصلة أيضا ضرورة اعداد نظام دعم لإعداد العمال الأجانب للعودة إلى أوطانهم وتمكينهم من إعادة الاندماج على النحو الواجب في بلدانهم الأصلية بمجرد عودتهم. يتطلب ذلك إجراء حوار والتعاون مع هذه البلدان، ربما من خلال الاتفاقات الثنائية، لضمان عودتهم إلى أوطانهم واندماجهم هناك بسلاسة.

وضع البرامج التي تركز على تحديد المهارات الضرورية تحقيق الانعاش الاقتصادي وتقليص الفجوة في المهارات وعدم تطابقها مع احتياجات سوق العمل بين العمال المهاجرين واللاجئين في لبنان: في هذا السياق، ينبغي تطوير برامج تدريبية للمهاجرين واللاجئين باستخدام المنصات عبر الإنترنت أو المنصات الهجينة (مع إمكانية أن تتضمن المنصات الهجينة مكونًا عبر الإنترنت مقترنًا بالتواجد المادي للتدريب العملي). وهو ما سيتطلبما يلي :

- العمل على وضع معايير موحدة وشهادات معترف بها من أجل توفير تدريب قائم على احتياجات السوق للمهاجرين واللاجئين في مختلف المجالات؛
- إجراء التقييمات المتعلقة بسوق العمل لتحديد الفجوات وأوجه القصور الحالية التي يشهدها سوق العمل وكذا التعرف على الفرص المتاحة لصقل المهارات بهدف مطابقة الطلب ورسم خرائط للمنظمات والمؤسسات التي يمكنها دعم المهاجرين واللاجئين؛
- صياغة برامج تدريبية يمكنها مساعدة اللاجئين والمهاجرين على العمل كموظفين مستقلين أو الانتقال لوظائف مختلفة أو البحث عن فرص بالخارج. ويمكن أن تركز هذه البرامج على المهارات المطلوبة في السنوات التاليةمثل المهارات الرقمية واللغوية وغيرها من المهارات الشخصية التي ستساعد على سد الفجوة في سوق العمل. الأمثلة هنا تشمل تجربة الأونروا وتجربة منظمة "سبارك" مع الشباب الفلسطينيين والسوريين. هذا وينبغي أن يتم ذلك بإسهامات من القطاع الخاص فيما يتعلق بالمهارات المطلوبة في المستقبل كماينبغي تحسين فرص حصول المهاجرين على هذا التدريب.

الملحق 1: الملحق الإحصائي

المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية العامة:

		1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019	2020
1	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي بالقيمة الحالية)	2,838.49	11,718.80	17,260.36	21,497.34	38,443.91	49,939.37	51,991.63	بيانات ناقصة
2	الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد عامل (تعادل القدرة الشرائية الثابت لعام 2017 بالدولار الأمريكي)	بيانات ناقصة	47,837.16	49,191.43	46,936.39	60,328.33	51,166.72	43,807.49	بيانات ناقصة
3	إجمالي السكان في منتصف العام وحسب الفئة العمرية	2,803,044	3,528,380	3,842,778	4,698,763	4,953,061	6,532,678	6,855,713	6,825,442
	0–19 (%)	48.7	43.2	40.2	40.1	36.2	36.6	34.2	33.5
	20–64 (%)	46.0	51.7	54.1	54.0	57.5	57.1	58.5	58.9
	65+ (%)	5.3	5.2	5.7	5.9	6.4	6.3	7.3	7.5

مؤشرات الهجرة الرئيسية:

		1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019	2020
4	إجمالي المهاجرين	509,323	533,444	561,102	613,614	704,562	769,251	844,158	856,814
b4	المهاجرون الدوليون: المهاجرون للخارج (نسبة % من إجمالي السكان)	18.2	15.1	14.6	13.1	14.2	11.8	12.3	12.6
	المهاجرون للخارج حسب الجنس:								
a5	الإناث (المهاجرات)	216,646	229,791	244,249	258,777	288,072	314,535	344,700	349,915
b5	الإناث (كنسبة مئوية (%) من إجمالي المهاجرين)	42.5	43.1	43.5	42.2	40.9	40.9	40.8	40.8
c5	الذكور (المهاجرون)	292,677	303,653	316,853	354,837	416,490	454,716	499,458	506,899
d5	الذكور (كنسبة مئوية (%) من إجمالي المهاجرين)	57.5	56.9	56.5	57.8	59.1	59.1	59.2	59.2
a6	إجمالي المهاجرين الوافدين	523,693	608,303	692,913	756,784	820,655	1,973,204	1,863,873	1,712,762
b6	المهاجرون الدوليون: المهاجرون (نسبة % من إجمالي السكان)	18.7	17.2	18.0	16.1	16.6	30.2	27.2	25.1
	المهاجرون الوافدون حسب الجنس:								
a7	الإناث (المهاجرات)	255,771	297,690	339,608	366,453	393,297	1,024,779	967,998	873,056
b7	الإناث (كنسبة مئوية (%) من إجمالي المهاجرين)	48.8	48.9	49.0	48.4	47.9	51.9	51.9	51.0
c7	الذكور (المهاجرون)	267,922	310,613	353,305	390,331	427,358	948,425	895,875	839,706
d7	الذكور (كنسبة مئوية (%) من إجمالي المهاجرين)	51.2	51.1	51.0	51.6	52.1	48.1	48.1	49.0
8	المهاجرون الوافدون حسب الفئة العمرية								
	0–19 (%)	45.0	42.8	35.2	27.4	19.5	38.6	35.2	32.7
	20–64 (%)	51.9	54.0	60.8	67.7	74.9	58.0	60.8	62.9
	65+ (%)	3.1	3.1	3.9	4.9	5.6	3.4	4.0	4.3
a9	اللاجئون (ومن بينهم طالبو اللجوء) في منتصف العام	305,499	342,697	379,894	421,239	462,584	1,592,607	1,558,615	1,404,312
b9	اللاجئون (ومن بينهم طالبو اللجوء) كنسبة مئوية من عدد المهاجرين الدوليين	58.3	56.3	54.8	55.7	56.4	80.7	83.6	82.0
a10	الحوالات الشخصية المستلمة (بالمليون دولار أمريكي بالقيمة الحالية)	بيانات ناقصة	بيانات ناقصة	بيانات ناقصة	4,924.31	6,914.06	7,480.82	7,409.91	بيانات ناقصة
b10	الحوالات الشخصية المستلمة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	بيانات ناقصة	بيانات ناقصة	بيانات ناقصة	22.9	18.0	15.0	14.3	بيانات ناقصة
a11	الحوالات الشخصية المدفوعة (بالمليون دولار أمريكي بالقيمة الحالية)	بيانات ناقصة	بيانات ناقصة	بيانات ناقصة	4,011.68	4,390.48	3,674.95	4,333.07	بيانات ناقصة
b11	الحوالات الشخصية المدفوعة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	بيانات ناقصة	بيانات ناقصة	بيانات ناقصة	18.7	11.4	7.4	8.3	بيانات ناقصة

		2020
a15	إجمالي المهاجرين للخارج	856,814
	مناطق الوجهة الرئيسية	
	أوروبا	248,537
	آسيا	238,938
	أمريكا الشمالية	214,713
	دول الوجهة الرئيسية	
	المملكة العربية السعودية	153,988
	الولايات المتحدة الامريكية	119,145
	أستراليا	101,508
	كندا	95,568
	ألمانيا	88,243
	فرنسا	53,953
	الإمارات العربية المتحدة	41,913
	السويد	28,836
	المملكة المتحدة	17,333
	البرازيل	15,664

		2020
b15	إجمالي المهاجرين الوافدين	1,712,762
	دول المنشأ الرئيسية	
	الجمهورية العربية السورية	1,042,785
	فلسطين*	476,033
	العراق	102,319
	مصر	70,643
	سريلانكا	2,771
	بنغلاديش	2,582
	اندونيسيا	2,312
	السودان	2,201
	الصين	2,058
	الهند	1,311

	هجرة طلاب المرحلة الجامعية	2000	2005	2010	2015	2018	2019
16	معدل التنقلات الوافدة (%)	12.1	8.5	15.0	9.9	9.3	9.6
17	معدل التنقلات المغادرة (%)	7.8	7.8	6.4	6.8	7.9	بيانات ناقصة
18	إجمالي طلاب المرحلة الجامعية المتنقلين الوافدين	14,008	14,073	30,436	21,332	21,518	23,264
19	إجمالي طلاب المرحلة الجامعية المتنقلين المغادرين	9,018	12,950	13,003	14,814	18,193	بيانات ناقصة
20	صافي التدفق لطلاب المرحلة الجامعية المتنقلين دوليًا	4,990	1,123	17,433	6,518	3,325	بيانات ناقصة

	طلاب المرحلة الجامعية الوافدون لكل بلد منشأ (2019، أعلى خمس دول متاحة)	
a21 (1)	بيانات ناقصة	بيانات ناقصة
	بيانات ناقصة	بيانات ناقصة
	بيانات ناقصة	بيانات ناقصة
	بيانات ناقصة	بيانات ناقصة
	بيانات ناقصة	بيانات ناقصة

	طلاب المرحلة الجامعية المغادرون لكل بلد وجهة (2018، أعلى خمس دول متاحة)	
b21 (1)	فرنسا	4,468
	الولايات المتحدة	1,493
	المملكة المتحدة	1,194
	ألمانيا	996
	إيطاليا	943

آخر تحديث: نهاية مايو 2021

المصادر:

المؤشرات: 1 و2 وa10 وb10 وa11 وb11 – البنك الدولي (مؤشرات التنمية العالمية)

المؤشرات: 3 و12 – إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التوقعات السكانية في العالم لعام 2019[13]

المؤشرات: 4a و4b و5a و5b و5c و5d و6a و6b و7a و7b و7c و7d و8 و9a و9b و13 و14 وa15 وb5 – أعداد المهاجرين الدوليين لعام 2019 و2020 حسب إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية[14]

المؤشرات: 16 و17 و18 و19 و20 وa21 وb21 – منظمة اليونسكو

ملاحظات:

(1) ليست كل بلدان المنشأ والوجهة متاحة

شرح الرموز:

m = بيانات ناقصة

[13] See https://population.un.org/wpp/

[14] See https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates19.asp

[15] See https://www.un.org/development/desa/pd/content/international-migrant-stock

ETF Working together Learning for life
European Training Foundation

يهدف جمع البيانات هذا إلى أن يعرض بشكل موجز وشامل في نفس الوقت لديناميكيات الهجرة إلى الخارج المدرجة في السياق الاقتصادي والاجتماعي الديموغرافي للدولة. تغطي معظم المؤشرات الفترة من 1990 إلى 2020، وهي فترة طويلة كافية لملاحظة أهم التغيرات الديموغرافية والهجرة. وتُركت فجوة مدتها خمس سنوات بين كل كشف وآخر ليكون وصف البيانات موجزًا قدر الإمكان. يتم أيضًا جمع قيم 2019 لجميع المؤشرات (عند توفرها) لتسهيل المقارنة مع المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات "الطلاب الدوليين المتنقلين" التي يكون عام 2019 (أو في بعض الحالات 2018) آخر عام متاح لها.

وتتعلق القيود الرئيسية لجمع البيانات بعدم وجود مؤشرات متاحة وقابلة للمقارنة لمهارات ومؤهلات المهاجرين. توجد مؤشرات لمهارات المهاجرين، لكنها تأتي في معظم الأحيان من دراسات استقصائية و/ أو دراسات وطنية محددة تتعلق بفئة مستهدفة معينة وعن عام ودولة معينة مستهدفة.

تم جمع مؤشرات اليونسكو لطلاب المرحلة الجامعية الذين يهاجرون بهدف الدراسة في الخارج، والمشار إليهم أيضًا باسم "الطلاب الدوليين المتنقلين"، في محاولة لمعالجة هذا النقص في المعلومات حول مهارات المهاجرين. على الرغم من أن هذه المؤشرات لا تمثل سوى جزء من بُعد المهارات، إلا أنه يُجرى تحديثها بانتظام وتبين جانبًا محددًا من جوانب الهجرة.

تم استخدام قاعدة بيانات إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية كمصدر للمؤشرات الديمغرافية وأعداد المهاجرين واللاجئين. ومصدر المؤشرات الاقتصادية هي قاعدة بيانات البنك الدولي. ومصدر مؤشرات الطلاب الدوليين المتنقلين هو قاعدة بيانات اليونسكو.

المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية العامة

	الوصف	التعريف
1	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي بالقيمة الحالية)	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار المشترين هو مجموع إجمالي القيمة المضافة من جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات مطروحًا منها أي إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. يتم احتسابه دون خصم لاستهلاك الأصول المصنعة أو لاستنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها. البيانات بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي يتم تحويل أرقام الناتج المحلي الإجمالي من العملات المحلية إلى الدولار باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة.
2	الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد عامل (تعادل القدرة الشرائية الثابت لعام 2017 بالدولار الأمريكي)	الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل هو الناتج المحلي الإجمالي مقسومًا على إجمالي العمالة في الاقتصاد. الناتج المحلي الإجمالي لتعادل القوة الشرائية هو الناتج المحلي الإجمالي المحول إلى الدولار الأمريكي الثابت لعام 2017 باستخدام معدلات تعادل القوة الشرائية. يتمتع الدولار الدولي بنفس القوة الشرائية على الناتج المحلي الإجمالي التي يتمتع بها الدولار الأمريكي في الولايات المتحدة.
3	إجمالي السكان في منتصف العام وحسب الفئة العمرية	تقديرات إجمالي عدد السكان، بدءًا من 1 يوليو، معبرًا عنها بالعدد والنسبة المئوية لإجمالي الفئات العمرية 0-19 و20-64 و65 فأكثر.

مؤشرات الهجرة الرئيسية

	الوصف	التعريف
a, 4 c55a,	إجمالي المهاجرين للخارج، الإناث (المهاجرات) والذكور (المهاجرون)	عدد المهاجرين الدوليين في منتصف العام، كلا الجنسين الإناث والذكور
b4	المهاجرون الدوليون: المهاجرون للخارج (نسبة % من إجمالي السكان)	عدد المهاجرين الدوليين مقسومًا على إجمالي عدد السكان. البيانات مذكورة بالنسبة المئوية
b/d5	الإناث / الذكور (كنسبة مئوية من إجمالي المهاجرين للخارج)	عدد المهاجرين من الإناث/ الذكور مقسومًا على إجمالي عدد المهاجرين الدوليين (المهاجرون).
a, 6 c7a, 7	إجمالي عدد المهاجرين الوافدين، الإناث (المهاجرات)، الذكور (المهاجرون)	عدد المهاجرين الدوليين في منتصف العام، كلا الجنسين الإناث والذكور.
b6	المهاجرون الدوليون: المهاجرون الوافدون (نسبة % من إجمالي السكان)	عدد المهاجرين الدوليين مقسومًا على إجمالي عدد السكان. البيانات مذكورة بالنسبة المئوية
b/d7	الإناث / الذكور (كنسبة مئوية من إجمالي المهاجرين الوافدين)	عدد الإناث/ الذكور المهاجرين مقسومًا على إجمالي عدد المهاجرين الدوليين.
8	المهاجرون الوافدون حسب الفئة العمرية	عدد المهاجرين في فئة عمرية معينة مذكورة بالنسبة المئوية من إجمالي عدد المهاجرين الدوليين. الفئات العمرية: 0–19 و20–64 و65 عام فأكثر
a9	اللاجئون (ومن بينهم طالبو اللجوء) في منتصف العام	تقدير أعداد اللاجئين. هذه الأعداد هي مجموعة فرعية من عدد المهاجرين الدوليين.
b9	اللاجئون (ومن بينهم طالبو اللجوء) كنسبة مئوية من عدد المهاجرين الدوليين	العدد المقدر للاجئين كنسبة مئوية من أعداد المهاجرين. يستند هذان المؤشران إلى تقديرات نهاية عام 2017 لفئات اللاجئين أو الأشخاص في أوضاع شبيهة باللاجئين التي أعدتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعند الاقتضاء، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).
a/b10	الحوالات الشخصية المستلمة (بالمليون دولار أمريكي بالقيمة الحالية/نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي)	يتم التعبير عن تدفق التحويلات المالية الشخصية إلى البلاد بمليون دولار أمريكي حاليًا وكنسبة مئوية للناتج المحلي الإجمالي. تشمل الحوالات الشخصية التحويلات الشخصية وأجور الموظفين. تتكون التحويلات الشخصية من جميع التحويلات الجارية النقدية أو العينية التي تجريها أو تستلمها الأسر المقيمة أو غير المقيمة. وبالتالي، فإن التحويلات الشخصية تشمل جميع التحويلات الجارية بين الأفراد المقيمين وغير المقيمين. وتشير أجور الموظفين إلى دخل العمال الحدوديين والموسميين وغيرهم من العاملين بعقود قصيرة الأجل الذين يعملون في اقتصاد لا يقيمون فيه والمقيمون الذين يعملون لدى كيانات غير مقيمة. البيانات هي مجموع بندين محددين في الإصدار السادس من دليل ميزان المدفوعات الخاص بصندوق النقد الدولي: الحوالات الشخصية وأجور الموظفين.
a/b11	الحوالات الشخصية المدفوعة (بالمليون دولار أمريكي بالقيمة الحالية/نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي)	التدفق الخارج للتحويلات الشخصية في الدولة مذكورة بالمليون دولار أمريكي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. تشمل الحوالات الشخصية التحويلات الشخصية وأجور الموظفين. تتكون التحويلات الشخصية من جميع التحويلات الجارية النقدية أو العينية التي تجريها أو تستلمها الأسر المقيمة أو غير المقيمة. وبالتالي، فإن التحويلات الشخصية تشمل جميع التحويلات الجارية بين الأفراد المقيمين وغير المقيمين. وتشير أجور الموظفين إلى دخل العمال الحدوديين والموسميين وغيرهم من العاملين بعقود قصيرة الأجل الذين يعملون في اقتصاد لا يقيمون فيه والمقيمون الذين يعملون لدى كيانات غير مقيمة. البيانات هي مجموع بندين محددين في الإصدار السادس من دليل ميزان المدفوعات الخاص بصندوق النقد الدولي: الحوالات الشخصية وأجور الموظفين.
12	صافي عدد المهاجرين	العدد التقديري للمهاجرين الوافدين مطروحًا منه عدد المهاجرين للخارج.
13	المعدل السنوي للتغير في أعداد المهاجرين (%)	المعدل السنوي الأسي المقدر للتغير في عدد المهاجرين الدوليين مذكور كنسبة مئوية.
14	المعدل السنوي للتغير في أعداد اللاجئين (ومن بينهم طالبو اللجوء)	المعدل الأسي المقدر للتغير في أعداد اللاجئين (ومن بينهم طالبو اللجوء) سنويًا مذكور كنسبة مئوية.
a15	مناطق وبلدان الوجهة الرئيسية	أعلى 10 بلدان وجهة (وأعلى 3 قارات وجهة) للمهاجرين في آخر عام متاح مع عدد كل منهم من المهاجرين الدوليين.
b15	دول المنشأ الرئيسية	أعلى 10 دول منشأ للمهاجرين في آخر عام متاح مع عدد كل منهم من المهاجرين الدوليين.
16	معدل التنقلات الوافدة (%)	عدد طلاب المرحلة الجامعية من الخارج الذين يدرسون في بلد معين، مذكور كنسبة مئوية من إجمالي الالتحاق بالتعليم الجامعي في ذلك البلد.
17	معدل التنقلات المغادرة (%)	عدد الطلاب من بلد معين الذين يدرسون في الخارج، مذكور كنسبة مئوية من إجمالي الالتحاق بالتعليم الجامعي في ذلك البلد.
18	إجمالي طلاب المرحلة الجامعية المتنقلين الوافدين	إجمالي عدد طلاب المرحلة الجامعية من الخارج الذين يدرسون في البلد.
19	إجمالي طلاب المرحلة الجامعية المتنقلين المغادرين	إجمالي عدد طلاب المرحلة الجامعية من البلد الذين يدرسون في الخارج.
20	صافي التدفق لطلاب المرحلة الجامعية المتنقلين دوليًا	عدد طلاب المرحلة الجامعية من الخارج (الطلاب الوافدين) الذين يدرسون في بلد معين مطروحًا منه عدد الطلاب في نفس المستوى من بلد معين الذين يدرسون في الخارج (الطلاب المغادرين).
a/b21	طلاب المرحلة الجامعية الوافدون/المغادرون حسب بلد المنشأ	أعلى خمس بلدان منشأ/وجهة لطلاب المرحلة الجامعية المتنقلين مع عدد كل منهم من الطلاب المتنقلين (آخر عام متاح).

ETF Working together Learning for life
European Training Foundation

الملحق 2: قائمة المشاريع ذات الصلة

هذه القائمة ليست شاملة وتتضمن مشروعات محددة تستهدف تحديدًا تنمية مهارات المهاجرين.

عنوان المشروع	الوكالة المنفذة	مبلغ و/أو مصدر التمويل	المدة	الأنشطة الرئيسية	المستفيدون
صوت شباب المتوسط (كجزء من برنامج القيادة الشبابية) Lebanon | Young Mediterranean Voices (youngmedvoices.org)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	أطراف متعددة	2015–2021	تمكين الشباب اللبنانيين من ابتكار حلول إبداعية لمشكلات التنمية المستدامة المستعصية في البلاد	الوصول إلى 7,000 مشارك ودعم أكثر من 5,000 مشروع في المنطقة العربية في عام 2018 شارك في البرنامج نحو 226 شابًا لبنانيًا في عام 2020
مركز سبلين للتدريب (STC) Siblin Training Centre | UNRWA	الأونروا	الاتحاد الأوروبي	مستمر منذ عام 2010	تقديم التوجيه المهني وتقديم المشورة المهنية بالإضافة إلى التعليم والتدريب المهني الرسمي والمتسارع	كل الشباب والنساء
إبداع، الأنشطة الجارية لمطابقة الوظائف Entrepreneurship and Business Development Activities (EBDA) | SPARK	منظمة "سبارك"	هولندا	مستمر منذ عام 2017	تقديم منح تعليمية إلى الطلاب السوريين واللبنانيين توفير تدريب على مهارات ريادة الأعمال والمهارات الشخصية تقديم دعم مالي وتقني للنساء	اللاجئون السوريون والشباب اللبنانيون والنساء اللبنانيات
"بوابة التعلم" ((LP راجع UNICEF and Microsoft launch global learning platform to help address COVID-19 education crisis	شركة Microsoft ومنظمة اليونيسف وجامعة كامبريدج		2020–2021	تقديم خدمات متنقلة عبر شبكة الإنترنت وخارجها لضمان الحصول على نتائج تعلم عالية الجودة في 10 بلدان استهداف المهاجرين والنازحين واللاجئين على وجه الخصوص	الأطفال اللبنانيون والسوريون وطلاب التعليم والتدريب التقني والمهني
التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) unesco.org))	UNESCO		2016–2021	تنمية المهارات لدى الشباب من مختلف الجنسيات وإعدادهم للالتحاق بالقوى العاملة اللبنانية	متوفرة في 162 مدرسة حكومية و398 مدرسة مهنية وتقنية خاصة في لبنان خلال الفترة 2016–2017، كان هناك 83,168 متدربًا مسجلًا في التعليم والتدريب التقني والمهني أدى نحو 30 مشاركًا في برنامج التعليم والتدريب التقني والمهني دورًا مهمًا بعد انفجار مرفأ بيروت، وتحديدًا من خلال استخدام المهارات التي تعلموها في عملية إعادة البناء

عنوان المشروع	الوكالة المنفذة	مبلغ و/أو مصدر التمويل	المدة	الأنشطة الرئيسية	المستفيدون
توظيف الشباب في موانئ البحر الأبيض المتوسط (YEP MED) YEP MED | ENI CBC Med	أداة الجوار الأوروبي	تمويل بقيمة 2.9 مليون يورو (بما في ذلك 2.6 مليون يورو) من الاتحاد الأوروبي	2020–2023	وضع برامج التعليم والتدريب التقني والمهني بشأن "لوجيستيات الموانئ" بما يساعد الشباب على اكتساب المهارات التي يحتاجونها لإيجاد فرص عمل في قطاع الموانئ والخدمات اللوجستية توفير فرص عمل في المراكز لدعم المتدربين	
المساعدة التقنية للتعليم المهني والتقني الأكثر تركيزًا على الممارسة في لبنان (ProVTE) (ProVTE) Technical education and training for Lebanese youth	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)	الاتحاد الأوروبي	2017–2021	إعداد الشباب بحيث تتوافق مهاراتهم مع المهارات المطلوبة في سوق العمل وتعزيز تنفيذ مشروعات التعليم المهني والتقني وتخطيطها في لبنان	وضع أكثر من 25 منهجًا بما يقدم مهارات عملية عالية الجودة تقديم شهادات المؤهلات إلى المتدربين قيام ما يزيد على 50 شركة في البلاد بتوفير فرص عمل لأكثر من 300 متدرب في مشروع المساعدة التقنية للتعليم المهني والتقني الأكثر تركيزًا على الممارسة في لبنان
برنامج منظمة "كونسيرن وورلد وايد" Lebanon | Concern Worldwide	كونسيرن وورلد وايد	الاتحاد الأوروبي	2013–2021	التخفيف من وطأة الفقر والصعوبات الأخرى التي تواجه اللاجئين، خاصة اللاجئين السوريين، وتوفير المأوى لهم، وتقديم الدعم النفسي، والدفاع عن حقوق النساء والأطفال، وتوفير مراكز حجر صحي للاجئين أثناء الجائحة	دعم نحو 55,000 مستفيد في شمال لبنان للحد من الفقر
مشروع التضامن Standing together after a crisis in Beirut | Concern Worldwide	كونسيرن وورلد وايد	الاتحاد الأوروبي	2020	مشاركة المهارات والخبرات والخدمات اللوجستية مع المنظمات المحلية لدعم لبنان بعد انفجار بيروت تقديم تدريب على تخفيف الضغط النفسي والوقاية من العدوى في أثناء الجائحة المشاركة في أنشطة إعادة الإعمار لإعادة بناء المنازل المدمرة إعادة تأهيل مساكن العمال الأجانب بعد الانفجار دعم العمال المهاجرين	

قائمة الاختصارات

DGVTE	المديرية العامة للتعليم والتدريب المهني
ETF	المؤسسة الأوروبية للتدريب
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
(GIZ)	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
ILO	منظمة العمل الدولية
IOM	*المنظمة الدولية للهجرة*
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
ProVTE	المساعدة التقنية للتعليم المهني والتقني الأكثر تركيزًا على الممارسة في لبنان
TVET	التعليم والتدريب التقني والمهني
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
UNRWA	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)
UN	الأمم المتحدة
YEP MED	توظيف الشباب في موانئ البحر الأبيض المتوسط
YLP	برنامج القيادة الشبابية

المراجع

Abdo N., *Lebanon: Skilled workers for a productive economy?* PowerPoint presentation, OECD, 2015.متوفر من خلال الرابط: https://www.oecd.org/els/mig/PPT_Nabil%20Abdo.pdf

Al Markazia, *The wages of Lebanon's workers are lower than the 'servants' of their home, recruitment of foreigners decreased by 90%*, 2March 2021. متوفر من خلال الرابط: https://bit.ly/3BaUZdL

Concern Worldwide, *Standing together after a crisis in Beirut,* 28April 2021. متوفر من خلال الرابط: https://www.concern.net/news/standing-together-after-crisis-beirut

David A., Marouani M., Nahas C. and Nilsson B., 'The economics of the Syrian refugee crisis in neighbouring countries: The case of Lebanon', Economics of Transition and Institutional Change, Vol. 28, Issue 1, 2019, pp. 89–109. متوفر من خلال الرابط: https://ideas.repec.org/a/wly/ectrin/v28y2020i1p89-109.html

Dibeh G., Fakih A. and Marrouch W, *Decision to emigrate amongst the youth in Lebanon*, Institute of Labor Economics, Discussion Paper Series, IZA DP No. 10493, Bonn, 2017. متوفر من خلال الرابط: https://www.iza.org/publications/dp/10493/decision-to-emigrate-amongst-the-youth-in-lebanon

ETF (European Training Foundation), *Lebanon: Education, training and employment developments 2020*, Country Fiche, Lebanon, 2020. متوفر من خلال الرابط: https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/2021-01/lebanon.pdf

GIZ (Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit), *Employment and labour market analysis Lebanon*, GIZ, Beirut, 2019. متوفر من خلال الرابط: https://www.giz.de/en/downloads/ELMA_Lebanon_2019.pdf

GIZ (Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit), *ProVTE Technical education and training for Lebanese youth*, undated. متوفر من خلال الرابط: https://www.giz.de/en/worldwide/83483.html

Harb N. and Rouhana T., 'Earnings and gender wage gap in Lebanon: The role of the human and social capital,' *Applied Economics*, Vol. 52, No. 44, April 2020, pp. 4834–4849. متوفر من خلال الرابط: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00036846.2020.1745750

Human Rights Watch, *Lebanon: Abolish kafala (sponsorship) system,* 27July 2020. متوفر من خلال الرابط: https://www.hrw.org/news/2020/07/27/lebanon-abolish-kafala-sponsorship-system

ILO (International Labour Organization), *Lebanon: Regulatory framework governing migrant workers*, fact sheet, March 2021. متوفر من خلال الرابط: https://www.ilo.org/beirut/projects/fairway/WCMS_776525/lang--en/index.htm

INJAZ Lebanon, *Youth* Leadership Program (YLP). متوفر من خلال الرابط: http://www.injaz-lebanon.org/activities/projects/ylp.html

IOM (International Organization for Migration), *Well-being and* security of migrant workers in Lebanon deteriorate since Beirut blast, 16 October 2020. متوفر من خلال الرابط: https://www.iom.int/news/well-being-and-security-migrant-workers-lebanon-deteriorate-beirut-blast

Mansour-Ille D. and Hendow M., 'From exclusion to resistance: Migrant domestic workers and the evolution of agency in Lebanon,' *Journal of Immigrant & Refugee Studies*, Vol. 16, Issue 4, 2018, pp. 449–469. متوفر من خلال الرابط: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/15562948.2017.1400631

Tyldum G., 'A paradise without people. Ambivalence in representations of migration and its outcomes when Syrian refugees talk about secondary migration to Europe,' *Journal of Ethnic and Migration Studies*, Vol. 47, Issue 17, May 2021, pp. 3911–3927. متوفر من خلال الرابط: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/1369183X.2021.1929881

Ullah, A., 'Lebanon court rejects new migrant contract to replace criticised kafala system,' *Middle East Eye News*, 26 October 2020. متوفر من خلال الرابط: https://www.middleeasteye.net/news/lebanon-kafala-migrant-worker-contract-rejected

UN DESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs), *International migration 2020 highlights*, 2020. متوفر من خلال الرابط: https://www.un.org/en/desa/international-migration-2020-highlights

27UNDP (United Nations Development Programme), *Youth Leadership Programme (YLP5)*, February 2019. متوفر من خلال الرابط: https://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/presscenter/events/YLP5.html

UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization), *Technical and vocational education and training (TVET)*, undated. متوفر من خلال الرابط: https://en.unesco.org/fieldoffice/beirut/TVET

UNHCR (United Nations Higher Commission for Refugees), *Lebanon: Inter-Agency – Livelihoods sector: End of year dashboard 2020*, Lebanon, 2021. متوفر من خلال الرابط https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-inter-agency-livelihoods-end-year-dashboard-2020

UNICEF (United Nations Children's Fund), *The Learning Passport*, undated. متوفر من خلال الرابط: https://www.learningpassport.org/

World Bank, *Lebanon Economic Monitor Spring 2021: Lebanon sinking to the top 3*, World Bank, Washington DC, 2021. متوفر من خلال الرابط https://documents1.worldbank.org/curated/en/394741622469174252/pdf/Lebanon-Economic-Monitor-Lebanon-Sinking-to-the-Top-3.pdf

World Food Programme, *Assessing the impact of the economic and COVID-19 crises in Lebanon*, June 2020. متوفر من خلال الرابط: https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000116784/download/

Where to find out more

Website
www.etf.europa.eu

ETF Open Space
https://openspace.etf.europa.eu

Twitter
@etfeuropa

Facebook
facebook.com/etfeuropa

YouTube
www.youtube.com/user/etfeuropa

Instagram
instagram.com/etfeuropa/

LinkedIn
linkedin.com/company/european-training-foundation

E-mail
info@etf.europa.eu

ETF Working together Learning for life
European Training Foundation

THE EU AGENCY SUPPORTING COUNTRIES TO DEVELOP THROUGH LEARNING